الجمعة 12 تشرين الثاني 2021
S211108

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

بيان

المشاركة في تدريب مكثف عن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من تنظيم معهد آسر للقانون الدولي والأوروبي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

عقد معهد آسر للقانون الدولي والأوروبي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تدريباً نوعياً عن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. امتدَّ التدريب على مدى خمسة أيام منذ 27/ أيلول حتى 1/ تشرين الأول/ 2021 وشمل ساعات عمل يومية كثيفة منذ الصباح حتى المساء، وقد حضر التدريب فضل عبد الغني، ممثلاً الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

وألقى السيد فرناندو آرياس المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الكلمة الافتتاحية للتدريب.
وتناول التدريب الحديث عن أبرز القضايا التي تواجه نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وناقشَ أسلحة الدمار الشامل من وجهة النظر الجيوسياسية كما تحدث عن تطبيق القانون الدولي وفرضه.

وركَّز التدريب على الأسلحة الكيميائية حيث تناول التطورات والتقدم العلمي في مجال نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي كما ناقش مؤتمر نزع السلاح الكيميائي ومؤتمر نزع السلاح البيولوجي، وتحدث عن آليات عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعمل فريق التحقيق وتحديد المسؤولية، وأخطار الإرهاب باستخدام الأسلحة الكيميائية وطرق الرد.

وقد تحدث الدكتور غارث ويليامز مسؤول الأمان والتحليل الكيميائي في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تصنيف الأسلحة الكيميائية وأنواعها، وتحدث عن تحديات استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية، وخاصة في سوريا حيث يُهدد مبادئ اتفاقية نزع السلاح الكيميائي بشكل خاص فيما يتعلق باستخدام دولة عضو (حكومة النظام السوري) للأسلحة الكيميائية.

كما تحدث السيد سانتياغو أوناتي منسق فريق التحقيق وتحديد المسؤولية عن تطبيق اتفاقية نزع السلاح الكيميائي وعن الأدوات المتوفرة ضمن الاتفاقية التي تحمي مصداقية الفريق، ودور الفريق في تطبيق الاتفاقية.

وتحدث السيد أوناتي عن الخطوات التي اتخذتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأعضاء لمواجهة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، مشيراً إلى إنشاء فريق تقصي الحقائق، والذي أثبت استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، كما تحدث عن الشكوك المحقة بشأن إعلان النظام السوري عن ترسانة أسلحته الكيميائية، وناقش منهجية تقريري فريق التحقيق وتحديد المسؤولية وأكَّد ما تمَّ التوصل إليه من أن الهجمات الكيميائية في اللطامنة التي تناولها التقرير الأول كانت قد تمَّت باستخدام طائرات مروحية تابعة للقوات الجوية في جيش النظام السوري، وفي التقرير الثاني تم إثبات استخدام غاز الكلورين عن طريق إلقاء أسطوانتين تحويان الغاز من قبل مروحيات تابعة للقوات الجوية في جيش النظام السوري.

كما أشار السيد أوناتي إلى التحديات التي تواجه فريق التحقيق وتحديد المسؤولية وقال إن النظام السوري "**يرفض أي تواصل مع فريق التحقيق وتحديد المسؤولية**" وأضاف أن حكومة النظام السوري "**لم تمنح المحققين إذن السفر لقيام الفريق بتحقيقاته، ما فرض على الفريق العمل عن بعد**" ومضى قائلاً: "**إن العمل عن بعد يفرض على الفريق الاعتماد على العينات التي جمعها فريق تقصي الحقائق والتواصل مع ضحايا وأطباء الذين أشرفوا على علاج المصابين**".

وقال السيد أوناتي: "**نحن نؤمن أننا نعمل ليس فقط لتطبيق اتفاقية نزع الأسلحة الكيميائية بل وأيضاً لتحقيق العدالة في نزاع خلف آلاف الضحايا والمصابين**".

وقد أكد السيد أوناتي على مصداقية وجودة منهجية تقارير فريق التحقيق وتحديد المسؤولية موضحاً: "**إنَّ المعلومات والأدلة المجموعة هي جاهزة ومحفوظة للاستخدام في أية إجراءات قضائية مستقبلية**" كما أكد على حيادية الفريق وأكَّد على أن تحقيقات الفريق شملت جميع الروايات بما في ذلك روايات النظام وروسيا عن الهجمات.

أشار فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أطروحة الماجستير خاصته، التي أعدها عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وقال إن سوريا هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت الأسلحة الكيميائية بكثافة بعد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك بعد تصديقها عليها في أيلول/ 2013، وكذلك بعد قرارات مجلس الأمن الدولي: 2118، 2209، 2235، وعلى الرغم من إثبات استخدام النظام السوري لها من قبل كل من لجنة التحقيق الدولية المستقلة، والآلية المشتركة التي أنشأها مجلس الأمن، وفريق التحقيق وتحديد المسؤولية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلا أن النظام السوري لم يحاسب على أي من تلك الاستخدامات.

اختتم التدريب بالحديث عن التحديات الحالية التي تواجه تطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومستقبل عمليات نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتسعى الشبكة السورية لحقوق الإنسان من خلال التدريبات التي تشارك فيها إلى نقل الخبرات والمعرفة التي اكتسبتها إلى المجتمع عبر التقارير والبيانات التي تصدرها، وكذلك عبر التدريبات التي تقدمها.